

Distr.: General  
29 April 2020  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في 29 نيسان/أبريل 2020، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، ووفقاً للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في S/2020/273، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراره 2417 (2018) وبيانه الرئاسي المؤرخ 9 آب/أغسطس 2017 (S/PRST/2017/14).

"ويشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويكرر في هذا الصدد تأكيد التزامه بمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع المسلح، بما في ذلك المجاعة، في حالات النزاع المسلح.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

"ويشير مجلس الأمن إلى الصلة بين النزاع المسلح والعنف وبين انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة، ويدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باحترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما فيها الأعيان اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها، مثل المزارع، والأسواق، وشبكات المياه، والمطاحن، وأماكن تجهيز الأغذية وتخزينها، ومراكز ووسائل نقل الأغذية، والامتناع عن مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المواد الغذائية والمحاصيل والماشية والأصول الزراعية ومرافق مياه الشرب والإمدادات وأعمال الري، واحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشحنات المستخدمة لعمليات الإغاثة الإنسانية؛ ويؤكد أهمية توفير السبل الآمنة أمام وصول موظفي تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في النزاع المسلح دون عوائق.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع بالغ القلق أن النزاعات المسلحة ظلت على مدى العامين الماضيين تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تسبب انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في مناطق



جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم أو تؤدي إلى تفاقمهما في ظل تزايد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية العاجلة والتغذية ودعم أسباب المعيشة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة احترام جميع أطراف النزاعات المسلحة مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، ويؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم هذه المساعدة بإعلاء هذه المبادئ واحترامها احتراماً تاماً.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية السكان في كامل أراضيها.

”ويشدد مجلس الأمن على الأثر الخاص للنزاعات المسلحة على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن واللاجئين والمشردين داخلياً، ويشدد على احتياجات جميع السكان المدنيين المتضررين على صعيدي الحماية والمساعدة.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن العديد من الأزمات الغذائية الناجمة عن النزاعات في جميع أنحاء العالم يمكن أن تتفاقم أيضاً بفعل عوامل من قبيل الأزمات الاقتصادية وتزايد تواتر النوازل المناخية والكوارث الطبيعية.

”ويدين مجلس الأمن بشدة استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، ومنع وصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني بصورة غير قانونية إلى السكان المدنيين في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية. ويشير مجلس الأمن إلى أهمية ضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، والقانون الدولي الإنساني، وإنهاء الإفلات من العقاب عن الانتهاكات والخروقات، وكفالة المساءلة.

”ويؤكد مجلس الأمن في هذا الصدد أن النزاع المسلح، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانعدام الأمن الغذائي يمكن أن تكون عوامل دافعة إلى التشريد القسري، وأنه بالمقابل يمكن أن يكون للتشريد القسري في البلدان التي تشهد حالات النزاع المسلح أثر مدمر على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وعلى سبل كسب العيش لدى المشردين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، ويشير إلى الحظر ذي الصلة لتشريد المدنيين في النزاع المسلح، ويؤكد أهمية الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني ولغيره من القوانين الدولية المنطبقة في هذا السياق.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بالعمل مع الأمين العام من أجل اتباع جميع السبل الممكنة لمنع نشوب النزاعات المسلحة وإنهائها، بما في ذلك من خلال معالجة أسبابها الجذرية الكامنة بصورة شاملة ومتكاملة وعلى نحو مستدام عن طريق تعزيز الحوار والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية وغيرها من الوسائل السلمية والقيام في نفس الوقت بتعزيز الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تكون المساعدة الإنسانية مراعية لنوع الجنس والعمر، وأن تظل مستجيبة للاحتياجات المختلفة للسكان، بما يكفل إدماج هذه الاحتياجات في الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك تقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب وعلى نحو يعوّل عليه لإنقاذ الأرواح، فضلا عن خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية والنداءات الإنسانية ذات الصلة المصمّمة لمساعدة الأشخاص الأكثر احتياجا في البلدان التي تواجه حالات طوارئ معقدة في حالات النزاع المسلح.

”ويشجع مجلس الأمن الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بسبل منها كفالة المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة، على العمل معا لدعم البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة من أجل الحد من الاحتياجات، وتعزيز الانتعاش في الأجل الطويل، وحماية سبل العيش، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وبناء قدرة السكان المتضررين على الصمود، لا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة، مما يسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من خطر انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على دعم نظم الإنذار المبكر ذات الصلة لتزويد الحكومات والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بمعلومات موثوقة ودقيقة ويمكن التحقق منها في الوقت المناسب فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ولإتاحة القدرة على استباق الأمور واتخاذ إجراءات مبكرة لمنع وتخفيف الآثار المترتبة على وقوع أزمة غذائية في سياق النزاعات المسلحة مع احترام ملكية البلدان المعنية.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يدرج في تقاريره بشأن الأوضاع في بلدان محددة مسائل التحليل، بما في ذلك المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر، عند حدوث خطر مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة انعدام أمن غذائي واسع النطاق في سياق النزاعات المسلحة، ويعرب عن اعتزامه مواصلة إيلاء هذه المعلومات الاهتمام الواجب، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة لتفادي وقوع هذه المخاطر“.